المسألة التاسعة (*)

هل تعمل (إنّ – أنّ – كأنّ) النصب في الاسم إذا خففن ؟

أولا: تخفيف «إنّ» المكسورة الهمزة

توطئة :

علمت في المسألة السابقة أنّ «إنّ» المشددة تعمل النصب في الاسم ولا عمل لها في الخبر – عند الكوفيين – بل هو باق على الرفع الذي كان عليه قبل دخولها، وعلمت أيضا أنها تعمل النصب في الاسم والرفع في الخبر عند البصريين فهي عاملة عندهم في الجزأين.

ولكن إذا خففت «إنّ» وأصبحت «إن» بسكون النون هل يبقى لها العمل في الاسم! ؟

مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أنّ «إن» المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم.

وحجتهم في ذلك ما يلي :

١ – أنّ «إنّ» المشددة إنما عملت النصب في الاسم لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، لأنها على ثلاثة أحرف، كما أنّ الفعل الماضي كذلك، وكما أنها مبنية على الفتح، والفعل الماضي كذلك يبنى على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها.[١]

ولا وجه لما أجاب به ابن الأنبا ري في الإنصاف من أنها إذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله، ألا ترى أنك تقول : عِ الكلام، وشِ الثوب، و ل الأمر، وما أشبه ذلك، ولا يبطل عمله فكذلك هاهنا [٢]

فقياس ابن الأنبا ري هنا **قياس خاطيء**، وذلك لأن حذف بعض حروف الفعل فلعلّة

١) (*) الإنصاف – م «٢٤» (١ / ١٩٥)

١ – الإنصاف (١ / ١٩٥)

٢) الإنصاف – م «٢٤» (١ / ٢٠٨) ٢ – من الآية «٢٧» من سورة الفتح ٣ – الإنصاف – ٢٤ (١ / ٢٠٨)

صرفية، ومعروف أن المحذوف لعلة كالثابت.

فما مثّل به ابن الأنبا ري من فعل حذف بعض حروفه هو «اللفيف المفروق» ومعلوم أنه يعامل معاملة «المثال والناقص» معا.

فمثلا الفعل «وعى» مضارعه «يعي» فحذف أول المثال لكسر ما بعده في المضارع، ومعلوم أن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه فإذا جزمنا الفعل قلنا «لم يع» فهنا لم يقو الفعل على تحمل الساكنين فحذف آخرة، وإذا أتينا بالأمر منه قلنا «ع» فلم يبق من الفعل إلا عينه، فأنت ترى أن ما اعتراه من حذف فلعلّة، والمحذوف لعلة كالثابت، ألا ترى أنك تقول – عند إعراب الفعل «تدخلن»: في قوله تعالى: «لتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين» (٢) تدخلن: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالى الأمثال، و«واو الجماعة» المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «فاعل» وبه يسقط استدلال ابن الأنباري.

٢ – **أنّ** «إنّ» المشددة من عوامل الأسماء، وإن المخففة من عوامل الأفعال فهي غير مختصة، وغير المختص لا يعمل .

ولتوضيح مذهب الكوفيين في هذا الشرط أقول:

نقل ابن مالك عن الكوفيين أنّ «إنّ» الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية من ناسخ وغيره هي «إن» النافية بمعنى «ما» واللام في الخبر بمعنى «إلا» [١].

أمّا الكسائي رأس المدرسة وإمام المذهب فقال : «إن دخلت على الأسماء كانت المخففة من الثقيلة، وهو ما قال به البصريون، وإن دخلت على الأفعال كانت «إن» بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلا» [٢] ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود «قال إن لبثتم لقليلا) [٣]، حكاها الأخفش في معانيه، فإن نافية أي «ما لبثتم إلا قليلا».[٤]

وقول امرأة من العرب : «والذي يحلف به : إن جاء لخاطبا» [٥] أي: ما جاء إلا خاطبا، **واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقول القائل :** [٦]

---

١) التسهيل (٦٥)
٢) مع الهوامع ١/ ١٤٢
٣) من الآية (١١٤) من سورة المؤمنون
٤) البحر المحيط (٦ / ٣٩١)
٥) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٢٨)
٦) البيت من البسيط – مغني اللبيب – (/ ٢٥٩)

أمسى أبان ذليلا بعد عــزته وما أبــان لمن أعــلاج سودان

والشاهد فيه (وما أبان لمن أعلاج سودان) أي وما أبان إلا من أعلاج سودان.

أما الفراء فقال : «إن» بمنزلة «قد» إلا أن قد تختص بالأفعال و «إن» تدخل على الأسماء والأفعال [١].

مذهب البصريين:

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ «إنّ» المشددة إذا خففت فالكثير والغالب في لسان العرب إهمالها – وهو ما قال به الكوفيون وما بعدها مبتدأ وخبر، وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية [٢] فتقول : إن زيداً لقائمُ.

قال تعالى : «وإن كل لما جميع لدينا محضرون»[٣] في قراءة من خفف «لما» وهي قراءة «نافع وابن كثير والكسائي).[٤] فـ «إن» مخففة من الثقيلة مهملة و «كل» مبتدأ و (لما) اللام فارقة و «ما» زائدة و «جميع» خبر لمبتدأ و «لدينا» ظرف متعلق بمحضرون الآتي و«محضرون» نعت، وجمع على المعنى.

وعند الكوفيين (إن) نافية واللام بمعنى «إلا» و«ما» زائدة [٥] وفي إعراب الآية الكريمة سؤال أورده **الزمخشري** فقال : كيف أخبر عن «كل» بـ «جميع» مع أن **الفارسي** نص على أنه لا يجوز واستشكوا قوله تعالى(وإن كانتا اثنتين) [٦] لأنه أخبر عن ضمير الاثنتين في «كانتا» فلا فائدة فيه.

وأجاب الفخر الرازي عنه بجواب حسن وهو :

أنه إذا كان في الخبر زيادة صفة أو إضافة تقييد صحّ أن يؤتى بلفظ المبتدأ أو معناه كقولك: الرجل رجل صالح [٧] فكذلك : كل جميع محضرون، أمّا الإعمال فهو جائز على قلة استصحابا للأصل [٨] وإليه يشير قول الناظم:

وخففت إن قل العمل. . . . . .

١) همع الهوامع (١ / ١٤٢)
٢) شرح ابن عقيل (بتصرف) (١ / ٣٤٦)
٣) من الآية (٣٢) من سورة «يس»
٤) الإتحاف (٣٤٦) والنشر (٢ / ٢٩١)
٥) البحر المحيط (٧ / ٣١٩)
٦) من الآية (١٧٦) من سورة النساء
٧) إعراب القرآن الكريم – محي الدين درويش (٦ / ٣٢٤)
٨) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٤٦)

حكي الإعمال سيبويه والأخفش [1] فتقول : إن زيدا قائم، ولا تلتزم حينئذ اللام، لأنها لا تلتبس بالنافية، لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر.

ومن الإعمال قوله تعالى : «وإن كلاّ لما ليوفينهم ربك أعمالهم» [2] بتخفيف «إن» قراءة «الحرميان وأبوبكر» [3] «والحرميان» نافع وابن كثير، و «لما» مخففة أيضا قرأها الكسائي وأبو عمرو [4] فـ«إن» مخففة من الثقيلة عاملة، و «كلا» اسمها و«اللام» في لما لام الابتداء، – أو فارقة – على ما سيأتي و «ما» موصولة خبر «إن» و «ليوفينهم» جواب لقسم محذوف، وجملة القسم وجوابه صلة «ما» **والتقدير** : وإن كلا للذين والله ليوفينهم، و «ربك» فاعل ومضاف إليه و«أعمالهم» مفعول به ثان ومضاف إليه، وفي الآية أوجه إعرابية أخرى.

أما الإهمال فهو الأكثر في لسان العرب فتقول : إن زيد لقائم برفع «زيد» على الابتداء، وفي هذه الحالة تلزمها اللام فارقة بينها وبين «إن» النافية [5] وهو ما أشار إليه الناظم بقوله:

. . . . . **وتلزم اللام إذا ما تهمل**

ففي المثال: إن زيد لقائم بتخفيف «إن» ورفع «زيد» فلولا اللام لتوهم «إن» النافية، **وأنّ المعنى** : ما زيد قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم [6]، وهذه اللام قد تغني عنها قرينة «لفظية» بأن يكون الخبر منفيا مثل : إن زيد لن يقوم، فيجب حينئذ ترك اللام، وذلك لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه، أو قرينة «معنوية» : كأن يكون الكلام للإثبات والمدح، ومنه قول الطرماح (الحكيم بن الحكيم)[7] :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مـــالك كانت كـــرام المعـــادن

والتقدير: وإن مالك لكانت، فحذفت اللام، لأنها لا تلتبس بالنافية لأن المعنى في الإثبات، **وهو ما أشار إليه الناظم بقوله :**

وربما استغنى عنها إن بدا مـــا ناطـــق أراده معتمـــدا

ولكن اللام الداخلة في الخبر لام الابتداء أم لام أخرى اجتلبت للفرق؟

---

١) شرح ابن عقيل (١ / ٣٤٦)
٢) من الآية (١١١) من سورة هود
٣) البحر المحيط (٥ / ٢٦٦)
٤) المرجع السابق (٥ / ٢٦٦)
٥) شرح ابن عقيل (١ / ٣٤٦)
٦) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٢٦)
٧) لبيت من الطويل. التصريح (١ / ٣٢٧) وابن عقيل (١ / ٣٤٧) وأوضح المسالك (٣٦٧)

خـــلافُ :

ذهب سيبويه والأخفشان وأكثر البغداديين إلى أنها لام الابتداء وهو اختيار أبي الحسن بن الأخضر من الأندلسيين. [١]

– **ذهب أبو علي الفارسي،** وابن جني وابن أبي العافية، وابن الربيع إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات، واستدلوا علي ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقي لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ وخبر، لكنها دخلت على المفعول به [٢] في قول عاتكة بنت زيد القرشية العدوية – بنت عم عمر بن الخطاب – أميرالمؤمنين ترثي زوجها الزبير بن العوام – رضي الله عنه – وتدعو على قاتله **عمرو بن جرموز** [٣]:

شلّت يمينك إن قتلت لمسلما حلّت عليك عقوبة المتعمد

والشاهد هنا (لمسلما) حيث دخلت لام الابتداء على المفعول به فدلّ ذلك على أنها ليست لام الابتداء، وإنما هي لام أخرى اجتلبت للفرق، والحق ما رآه الكسائي وجمهور البصريين من أنها إذا خففت أهملت وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، فإذا خففت وأهملت فالأكثر في لسان العرب أن يليها الفعل الناسخ، وربما وليها غيره على قلة.

وشرط الناسخ :

– أن يكون غير ناف فيخرج بذلك «ليس».

– وأن يكون غير منفي فيخرج بذلك ما كان النفي شرطا في عمله وهو «زال» وأخواتها.

– أن يكون غير صلة، فيخرج بذلك «دام» [٤].

ولا فرق بين أن يكون الناسخ ماضيا أو مضارعا، إلا أن الأكثر في لسان العرب كونه ماضيا قال تعالى : «وإن كانت لكبيرة» [٥] **وقال تعالى** : «وإن كدت لتردين» [٦] وقال

١) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٧٢)
٢) عدة السالك (١ / ٣٦٣، ٣٦٤)
٣) البيت من الكامل – الإنصاف (٢ / ٦٤١) وأوضح المسالك (١ / ٣٦٨) وشرح ابن عقيل (١ / ٣٥٠) ومغني اللبيب (١ / ٢٢)
٤) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٢٧)
٥) من الآية (١٤٣) من سورة البقرة
٦) من الآية (٥٦) من سورة الصافات

تعالى: «وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين» [1]، والكثير كونه مضارعا، قال تعالى: «وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك» [2] وقوله تعالى: «وإن نظنك لمن الكاذبين» [3] وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمول الناسخ (خبر كان – كاد) والمفعول الثاني لـ «ظن وأخواتها».

ولكن لم كان الأكثر عند إهمالها أن يليها الناسخ ؟

وللإجابة نقول:

إنها كانت في الأصل مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر، فلما خففت زال هذا الاختصاص، وكان الناسخ أولى لئلا تفارق محلها بالكلية [4] ألا ترى أنها عند دخولها على الناسخ، والناسخ مختص بالدخول على الأسماء، فلم تبعد عن أصل مدخولها.

وأمّا دخول اللام في الجزء الثاني من معمول الناسخ، فكما تدخل على خبرها، ألا ترى أنك إذا قلت : إن كان زيد لقائما، فمعناه : إن زيد لقائم.

وأما كون الماضي لأكثر من المضارع فلأن «إن» المشددة شبّهت به لفظا ومعنى، فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابهها [5]، ومن النادر– عند البصريين – أن يليها فعل غير ناسخ كقول عاتكة السابق:

شلّت يمينك إن قتلت لمسلما .....

والشاهد هنا «قتلت» فخففت «إنّ» وأهملت ووليها فعل غير ناسخ وهو نادر وهذا مما لا يقاس عليه خلافا للأخفش فإنه أجاز : إن قام لأنا – وإن قعد لزيد.

والأندر منه كون الفعل مضارعا غير ناسخ إذ لا مشابهة بينهما، كقولهم: «إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه» [6] ولا يقاس عليه اتفاقا.

وهو ما أشار إليه الناظم بقوله:

والفعل إن لم يكن ناسخا فلا تلفـــه غـــالبا بـــإن ذي مـوصلا

---

١) من الآية (١٠٢) من سورة الأعراف
٢) من الآية (٥١) من سورة القلم
٣) من الآية (١٨٦) من سورة الشعراء
٤) أوضح المسالك (١ / ١٦٩) وشرح ابن عقيل (١ / ٣٥٠)
٥) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٢٩)
٦) انظر هذا القول في أوضح المسالك (١ / ٣٦٩) وشرح ابن عقيل (١ / ٣٥٠)

وبعد هذا العرض تبين أن الإهمال مع «إن» المخففة أكثر من الإعمال وهو ما قال به **الكوفيون** ومعظم البصريين فلم يحك الإعمال إلا عن سيبويه والأخفش رحمهما الله تعالى، فالخلاف البين هنا ليس في إهمالها إذا خففت، وإنما هو زوال المسمى بالكلية، فالكوفيون يعتبرونها نافية واللام في الخبر بمثابة «إلا» والبصريون يبقونها على مسماها، واللام للابتداء أو فارقة على ما بيّنا

والله أعلم

ثانيا: تخفيف (أنّ) المفتوحة الهمزة

لم يذكر **ابن الأنباري** في الإنصاف – وهو ممن عنوا بالخلاف – شيئا في الخلاف بين النحويين «البصريين والكوفيين» في تخفيف «أنّ» المفتوحة الهمزة، أعاملة هي أم مهملة ؟ وإن كل ما ذكره في تخفيف «إنّ» المكسورة الهمزة، فلعله اعتمد على أن المفتوحة فرع المكسورة، وهو ما قال به إمامهم سيبويه.

وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ «أن» المفتوحة إذا خففت فلا تعمل عند الكوفيين لا في ظاهر ولا ضمير أمر محذوف ولا غيره[1]، **وعن الفراء قال:** لم تسمع العرب تخفيف «أنّ» وتعمل إلا مع المكنى نحو:

فلو أنْك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق[2]

أما مع الظاهر فلا.

وأضاف أبو حيان أن سيبويه أجاز أن تلغى لفظا وتقديرا كما ألغيت «إنّ» المكسورة إذا خففت، وتكون حرفا مصدريا لا تعمل شيئا، وذلك لزوال الاختصاص[3] وليس بشيء.

مذهب البصريين :

ذهب جمهور **البصريين** إلى أنه يبقى عملها وجوبا لتحقيق مقتضاها وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية، لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة [4] ويجب في اسمها أن يكون مضمرا سواء أكان للشأن – كما قال به ابن الحاجب – أم لا وهو ما قال به جمهور البصريين، وهو الصحيح.

قال سيبويه في قوله تعالى : «وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا»[5] «أنك قد صدقت الرؤيا» وهو مخالف لما قاله أبو حيان.

١) ارتشاف الضرب ٦ / ١٢٧٥

٢) البيت من الطويل – ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٧٥) – الإنصاف (١ / ٢٠٥) – شرح ابن عقيل (١ / ٣٥١) – مغني اللبيب (١ / ٣٩)

٣) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٧٦)

٤) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٠)

٥) من الآية «٣٧» من سورة الصافات

قال الخليل : أرسل إليه أن ما أنت ذا، أي : أنك ما أنت ذا [١] ولا يظهر اسمها إلا اضطرارا كقول جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ترثي أخاها عمرا الملقب «ذا الكلب» [٢] :

لقد علـــم الصبية والمرملــون إذا اغـبر أفــق وهبت شمالا

وخلت عن أولادها المرضعـات ولم تـــــر عين لمزن بــلالا

بأنْك الــربيع وغيــث مريـــع وقـدما هناك تكون الثمـالا

ويروى صدر الأول : لقد علم الضيف والمرملون ويروى صدر الثالث بأنك ربيع «نكرة» ويروى عجزه «وأنك» مكان «قدما».

والشاهد في البيت الثالث (بأنك الربيع – وأنك تكون الثمالا) حيث خففت «أنّ» المفتوحة الهمزة وأعملها في الاسم والخبر واسمها في الموضعين ضمير مخاطب مذكور وخبرها في الأول مفرد «الربيع» **وفي الثاني** جملة فعلية «تكون الثمالا» وهو عندهم شاذ أو ضرورة.

أمّا الفراء فقد قصرها في المكنى «الضمير» على السماع فهو عنده سماعي، والذي في شعر الهذليين في رواية هذا البيت:

بأنْك كنت الربيع المريع وكنت لمن يعتفيك الثمالا

بتشديد «أنّ» والكاف ضمير متصل في محل نصب «اسمها» وجملة «كنت الربيع» في محل رفع خبرها، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت [٣]، ومن المعلوم أنّ البيت إذا تعددت رواياته سقط الاستدلال به.

والكثير والمستعمل في اسمها أن يكون محذوفا، لتكون عاملة كلا عاملة أي : عند إعمالها مثله عند إهمالها، وذلك بسبب زوال بعض أوجه الشبه بينها وبين الفعل بالتخفيف [٤]، ويشترط في خبرها أن يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند إليه، محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم [٥].

---

١) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٧٥)

٢) الأبيات من المتقارب ٠ وهي رواية ابن الأنباري في الإنصاف (١ / ٢٠٦) والبيت الثالث فقط في ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٧٥) – مغني اللبيب (١ / ٣٩) – أوضح المسالك (١ / ٣٧٠) التصريح (١ / ٣٣٠)

٣) عدة السالك (١ / ٣٧٠)

٤) الانتصاف من الإنصاف (١ / ٣٠٧)

٥) التصريح (١ / ٣٣١)

ثم إن الجملة قسمان :

١ – **اسمية** : وهي لا تحتاج إلى فاصل لأنه جيء بها بعد اسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة، قال تعالى : «وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين «[١] وقول الأعشى «ميمون» [٢]:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كــل من يحفى وينتعل

والشاهد فيه «أن هالك كل من يحفى وينتعل» حيث خفف «أن» المفتوحة الهمزة، وأتى بعدها باسمين مرفوعين، خبر مقدم «هالك» ومبتدأ مؤخر «كل من يحفى وينتعل» والمجموع في محل رفع خبر «أن» المخففة، واسمها ضمير مستتر، وتقدير الكلام : أنه «أي الحال والشأن» كل من يحفى وينتعل هالك فجاء الخبر جملة اسمية غير مفصولة في الآية والبيت، لأنها لا تلتبس بالمصدرية.

ومنه قول الآخر [٣] :

أكاسره وأعلم أن كلانا على ما ساء صاحبه حريص

والشاهد فيه «أن كلانا حريص» حيث خففت «أن» المؤكدة وأتى بعدها باسمين مرفوعين (كلانا – حريص) مبتدأ وخبر والمجموع في محل رفع خبر «أن» المخففة واسمها ضمير مستتر والتقدير : أنه كلانا حريص، فالخبر كما ترى جملة اسمية لا تحتاج إلى فاصل.

– **فعلية وهي قسمان:**

أ – **فعلها جامد** وهذه أيضا لا يحتاج إلى فاصل، لأن الفعل الجامد كالاسم، والاسم غير محتاج إلى فصل، فكذلك ما أشبهه [٤] ومنه قوله تعالى : «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى» [٥] وقوله تعالى : «وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم» [٦].

ب – **فعلها متصرف** : إمّا أن يكون دعاء أو لا.

---

١) من الآية «١٠» من سورة يونس

٢) البيت من البسيط «الإنصاف» (١ / ١٩٩) والمعنى : هؤلاء الفتية علموا أنّ الموت لا يفرق بين غني وفقير، فهم ينتهزون فرص اللذات ويسارعون إليها

٣) البيت من الوافر، وبلا نسبة في الإنصاف (١ / ٢٠١)

٤) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣١)

٥) من الآية " ٣٩ " من سورة النجم

٦) من الآية «١٨٥» من سورة الأعراف

١ – **فإن كان دعاء** لم يحتج إلى فاصل، وذلك لأن الدعاء يشبه الجامد في عدم التصرف، قاله الشاطبي. [١]

والدعاء إما بخير كقوله تعالى: «أن بورك من في النار ومن حولها». [٢]

وإما بشر كقوله تعالى : «والخامسة أن غضب الله عليها» [٣] في قراءة من قرأ بتخفيف «أن»، و «غضب» بصيغة الماضي، وهي قراء «نافع» [٤].

– ٢ فإن كان الفعل متصرفا **غير دعاء** وجب الفصل عند بعض البصريين كابن هشام، وحسن عند البعض الآخر كابن مالك، والصحيح الأول.

السؤال : ما الذي دعا النحويين إلى التزام الفصل بين «أن» المخففة من الثقيلة، وبين خبرها المتصرف غير الدعاء!

أمران:

الأول: أن يكون ذلك الفصل عوضا عما فقدته، وذلك لأنهم خففوها وحذفوا اسمها (وليس بشيء) وإلا التزام التعويض مع الاسمية والفعلية ذات الجامد والدعاء.

الثاني : مخافة الالتباس «بأن» المصدرية وذلك كما التزموا اللام مع المكسورة دفعا للالتباس بـ «إن» النافية، ولما كانت المصدرية لا تدخل على الاسمية ولا على الجامد والدعاء لم يحتاجوا لفاصل مع هذه الثلاثة لأنهم بمأمن من الالتباس الذي يحذرونه [٥].

واعلم أن الفعل المتصرف غير الدعاء إما مثبت أو منفي وكل منهما إما ماضي أو مضارع،

فالمثبت الماضي فاصله «قد» قال تعالى «ونعلم أن قد صدقتنا» [٦] وقول أبي صخر الهذلي:

فتعلمي أنْ قد كلفت بكم ثم افعلي ما شئت من علم [٧]

---

١) التصريح (١ / ٣٣١)
٢) من الآية «٨» من سورة النمل
٣) من الآية «٩ «من سورة النور
٤) الإتحاف (٣٢٢) والنشر (٢ / ٣٣٠)
٥) عدة السالك (١ / ٣٧٢)
٦) من الآية (١١٣) من سورة المائدة
٧) البيت من الكامل – الإنصاف (١ / ٢٠٥)

والشاهد فيه (أنْ قد كلفت بكم) حيث خففت «أن» المؤكدة واسمها ضمير مستتر، وخبرها جملة فعلية فعلها فعل متصرف غير دعاء وهو ماض قد فصل بين «أن» وجملة الخبر ب «قد» والتقدير : أنّه قد كلفت بكم.

والمثبت المضارع فاصله حرف التنفيس وهو السين نحو قوله تعالى : «علم أن سيكون منكم مرضى»، [١] أو سوف ومنه قول الشاعر : [٢]

واعلم فعلم المـرء ينفعـه أنْ سـوف يأتي كـل ما قـدرا

والشاهد فيه (أن سوف يأتي) حيث أتى بخبر «أن» المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء وقد فصل بين «أن» وخبرها بحرف التنفيس وهو «سوف» **ومثله قول:** قيس بن رقاعة : [٣]

فإن عصيتم مقالي اليوم فاعترفوا أنْ سوف تلقون خزيا ظاهـر العار

والشاهد فيه (أن سوف تلقون) حيث خففت «أن» المفتوحة الهمزة، وأتى بخبرها جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء، وقد فصل بين «أن» وخبرها بحرف التنفيس «سوف».

أما الماضي المنفي ففاصلة «لا» فقط قال تعالى : «وحسبوا أن لا تكون فتنة» [٤] في قراءة من ضم نون «تكون» وهي قراءة **أبو عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب والأعمش** [٥].

وأما المضارع المنفي ففاصله «لن» قال تعالى : «أيحسب أن لن يقدر عليه أحد». [٦]

و «لا» قال تعالى : «أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا) [٧] أما «لو» فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي نحو قوله تعالى : «وأنْ لو استقاموا على الطريقة» [٨] وعلى المضارع نحو قوله تعالى : «وأنْ لو نشاء أصبناهم» [٩] وقليل من النحويين من عدّ «لو» من الفواصل.

---

١) من الآية «٢٠» من سورة المزمل
٢) البيت من الكامل، وبلا نسبه في شرح ابن عقيل (١ / ٣٥٤)
٣) البيت من البسيط في عدة السالك (١ / ٣٧٣)
٤) من الآية» ٧١» من سورة المائدة
٥) الإتحاف (٢٠٢)
٦) الآية «٥» من سورة البلد
٧) من الآية (٦٩) من سورة طه
٨) من الآية «١٦» من سورة الجن
٩) من الآية «١٠٠» من سورة الأعراف

هذا وقد ورد من لسان العرب تخفيف «أن» وبعدها فعل متصرف غير دعاء، غير مفصول في **قول الشاعر** [1] :

علموا أنْ يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

والشاهد فيه «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففة من الثقيلة وأعملها في الاسم الذي هو ضمير مستتر، وفي الخبر الذي هو جملة «يؤملون» مع أن الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يأت بفاصل بين «أن» وجملة الخبر وهو نادر، قال ابن هشام «ويندر تركه» أي الفاصل، وأورد البيت [2].

ولا حاجة لما ذهب إليه ابن الأنباري والفراء من أنّ «أن» في البيت هي المصدرية التي تنصب الفعل المضارع، وأنها لم تنصبه في هذا البيت كما لم تنصبه في **قول الشاعر** : [3]

أنْ تقرآن علي أسماء ويحكما مني السلام أن لا تبلغا أحدا

وذلك أن الشاعر قال: (قبل أن يسألوا) فنصب الفعل بحذف النون فدل علي أن لغة هذا القائل النصب بـ «أن» المصدرية فيكون هذا قرينة على أنّ «أن» الأولى مخففة من الثقيلة فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد [4]، وكما لم تنصبه في قوله تعالى : «لمن أراد أن يتم الرضاعة» [5] برفع الفعل بعدها في قراءة **(ابن محيصن)** [6]، وإلى تخفيف «أن» وما يشترط في الخبر **يقول الناظم** :

وإن تخفف أنّ فاسمها استكـــن والخبر اجعل جملة من بعد أن

وإن يكن فعلا ولم يكن دعـــــا ولم يكن تصريفه ممتنعـــــا

فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

والحق أن تخفيف «أن» المفتوحة وبقاء عملها إنما هو لتحقيق مقتضاها وهو إفادة معناها في الاسمية، ولأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة.

١) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح ابن عقيل (١ / ٣٥٥) وأوضح المسالك (١ / ١٧٣) والتصريح (١ / ٣٣٢) وهمع الهوامع (١ / ١٤٣)
٢) أوضح المسالك (١ / ٣٧٣)
٣) البيت من البسيط ٠ بلا نسبة في منحة الجليل (١ / ٣٥٦) وعدة السالك (١ / ٣٣٤) ومغني اللبيب (١ / ٣٨٩)
٤) منحة الجليل (١ / ٣٥٦)
٥) من الآية (٢٣٣) من سورة البقرة
٦) مغني اللبيب (١ / ٣٨)

ولم يتناول المسألة من الكوفيين سوى **الفراء**، وقد علمنا مذهبه، حيث قصر عملها على السماع، حين يكون اسمها ضميرا ظاهرا وفيما سواه فلا عمل لها،وما ذهب إليه البصريون من وجوب الإعمال هو الأولى بالاتباع لوروده في صحيح أشعار العرب ناهيك عن وروده في القرآن الكريم إذ من المحال دخول الحرف على الحرف عند الفصل ب «قد – نفي – تنفيس – لو».

والله أعلم

ثالثا : تخفيف كأنّ

توطئة :

قال الشيخ عبد القاهر:

«كأن» حرف برأسها على الصحيح حملا على أخواتها.

ومذهب الخليل:

أنها مركبة من كاف التشبيه، وإن المكسورة، وأصل : كأن زيدا الأسد، إن زيدا كالأسد، فقدمت الكاف، فصار : كأن زيدا الأسد لتعلم إنشاء التشبيه من أول الأمر.

ألا ترى أنك إذا قلت : كأن زيدا الأسد، فقد بنيت كلامك على التشبيه، بخلاف قولك : إنّ زيدا كالأسد، إذ التشبيه إنما يكون بعد مضي صدر الإثبات.

وإنما فتحت الهمزة لأن الكاف في الأصل جارة – وإن خرجت من حكم الجارة – والجارة إنما تدخل على المفرد، فراعوا الصورة، وفتحوا الهمزة، وإن كان المعنى على الكسر [1].

والذي أراه : ما قاله الشيخ عبد القادر من أنها حرف برأسها حملا على أخواتها.

إنّ ما قاله الخليل هو ما اجتره ابن الأنباري في الإنصاف حيث قال:

كأنّ : أصلها «**أنّ**»، أضيف إليها الكاف للتشبيه، والأصل في الكاف أن تكون مؤخرة، كما أن الأصل في اللام أن تكون مقدمة.

فإذا قلت : كأن زيدا الأسد، كان الأصل فيه : إن زيدا كالأسد كما إذا قلت : إنّ زيدا لقائم، كان الأصل فيه : لأنّ زيدا قائم، إلا إنه قدمت الكاف على «أن» عناية بالتشبيه، وأخرت اللام عن «أن» لئلا يجمعوا بين حرفي توكيد، فلما نصب بها مع التخفيف دل على أنه بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه [2].

وفي كلام ابن الأنباري نظر من عدة أوجه :

الأول: قوله: أنّ «كأن» أصلها «أن» المفتوحة أضيفت إليها كاف التشبيه كلام مفتقر إلى دليل، فلأن تكون «أن» المفتوحة أصلها «إن» المكسورة فمغتفر لكونهما بمعنى واحد وهو

١) العوامل المئة النحوية (٢١٤ – ٢١٥)
٢) الإنصاف م (٢٤) (١ / ١٩٧ – ١٩٨ م)

(حقق) وإفادتهما معنى واحد وهو (التأكيد) فالمفتوحة فرع المكسورة، على حد قول سيبويه أمّا «كأن» أصلها «أن» ففي حاجة إلى دليل.

الثاني : قوله : «فلما نصب بها مع التخفيف دل على أنها بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه، فقد أقمنا الحجة على بطلان ذلك، إذ إن المحذوف لعلة كالثابت فلا وجه بينهما.

الثالث : قوله (قدمت الكاف على إن عناية بالتشبيه) فهو غرض دلالي وليس أصلا في القياس.

تخفيفها:

لم يذكر ابن الأنباري شيئا من الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) في إعمالها أو إهمالها إذا خففت، فلعله اعتمد على ما ذهب إليه الخليل من أن أصلها «إن» المكسورة أضيف إليها كاف التشبيه وفتحت الهمزة وكل ما ذكر في هذا الشأن هو عبارة واحدة عند أبي حيان الأندلسي حيث قال : «وتخفف «كأن» فلا يجوز إعمالها عند الكوفيين»[1] ووافقهم الشيخ عبد القاهر **حيث قال**: «وقد تخفف «كأن» فتلغى عن العمل على الاستعمال الأفصح» [2].

أما البصريون فقالوا:

إذا خففت كأن فتبقى على ما كان لها من عمل استصحابا للأصل [3] ولكن يجوز ثبوت اسمها [4] وهو ما أشار إليه الناظم بقوله:

وخففت كأن أيضا فنوي منصوبها، وثابتا أيضا روي

وإفراد خبرها كقول رؤبة [5]:

كأن وريديه رشاء خلب

بإفراد (رشاء) وهو الحبل مفرد لا يثنى بالرفع خبر «كأن» المخففة، وصحح الصغاني – بالغين المعجمة – أنه مثنى [6].

---

١) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٧٨)
٢) العوامل المئة النحوية (٢١٥)
٣) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٣)
٤) أوضح المسالك (١ / ٣٧٥)
٥) البيت من مجزوء الرجز (أوضح المسالك ١ / ٣٧٥) في ملحق ديوانه
٦) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٣)

قال عنه أبو رجاء – عفا الله عنه – : وكأن الذي دعا الصغاني إلى تصحيح التثنية، أنه رأى اسم «كأن» مثني «وريديه» فأراد أن يشبه المثنى بالمثني [١] والخلب (الليف) قاله أبو إسحاق، وقال غيره : الخلب «البئر البعيدة القعر» [٢] وفي إعرابه أوجه كثيرة من أشهرها : إنه «نعت» لـ «رشاء» وسكّن للوقف، ورواية سيبويه هي التي ذكرها ابن الأنباري كأن وريديه رشاءا خلب [٣] بتثنية «رشاء» وهو ما صححه الصغاني وقال قبل إنشاده:

وينصبون في الشعر إذا اضطروا بـ «كأن» إذا خففوا، يريدون معنى «كأنّ» بالتشديد، ولم يريدوا الإضمار، ثم قال بعد كلام : وإن شئت رفعت في قول الشاعر :

«كأن وريداه» إشارة إلى الرواية الثانية (١)

ومن التخفيف و الإعمال – على وجه – قول علباء بن أرقم اليشكري – إن صح عنه يذكر امرأته ويمدحها: [٤]

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

والمعنى : يصف امرأته – إن صح أنه القائل – وإلا فامرأة **وهو الأظهر عندي** لأن العربي لا يذكر امرأته في شعره – بأن لها وجها جميلا حسنا، وعنقا كعنق الظبية الطويل.

والشاهد فيه «كأن ظبية» حيث روى بثلاثة أوجه، يستشهد بواحد منها على وجوب الإعمال، وبالثاني على جوازه، وبالأخير على زيادة «أن».

أمّا **وجوب الإعمال** فبنصب «ظبية» على أنه اسم «كان» والجملة بعدها صفة والخبر محذوف: أي «كأن ظبية عاطية هذه المرأة» فيكون من التشبيه المقلوب.

أما **جواز الإعمال** فبرفع «ظبية» على أنها خبر «كأن» واسمها محذوف : تقديره «كأنها» وإلا فهي مبتدأ و «كأن» مهملة.

وإمّا زيادة «أن» فبجر «ظبية» فالكاف جارة و «أن» زائدة، وظبية مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من فاعل «توافي» وعلى هذا الوجه لا شاهد في البيت.

ويقول ابن هشام في معرض الحديث عن «أن»:

١) عدة السالك (١ / ٣٧٦)
٢) التصريح (١ / ٣٣٣)
٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ١٩٨)
٤) البيت من الطويل. أوضح المسالك (١ / ٣٧٧) – التصريح (١ / ٣٣٣) ومغني اللبيب (١ / ٤٢٣) والإنصاف (١ / ٢٠٢)، وقطر الندى (١٧٢)

«أن» تكون زائدة – ومن زيادتها – وهو نادر – أن تقع بين الكاف ومجرور ها وذكر البيت [1].

وقد ذكر هذا التفصيل الأعلم الشنتمري حيث قال:

والشاهد فيه رفع «ظبية» على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف «كأن» والتقدير:

«وكأنها ظبية» ويجوز نصب «ظبية» بـ«كأن» تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل نحو «لم يك زيد منطلقا» والخبر محذوف لعلم السامع به والتقدير «كأن ظبية تعطو هذه المرأة» ويجوز جر «ظبية» على تقدير : «كظبية» و «أن» زائدة [2].

وآثرت الإتيان بكلام «الأعلم» من أجل قوله : «نصب الظبية بكأن تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل، نحو : لم يك زيد منطلقا» فحذف عين الفعل «كان» للتخلص من التقاء الساكنين، فأصبح «يكن» والقياس يقتضي ألا يحذف منه بعد ذلك شيء إلا أنهم حذفوا النون تخفيفا لكثرة الاستعمال، وهو حذف جائز لا لازم، فهذا هو الكلام المعتبر في قياس عمل الناسخ عند التخفيف لا ما قاله ابن الأنباري أنه من مثل: «ع» الكلام ونحوه.

ومثل «كأن ظبية» قول الآخر: [3]

عبأت له رمحا طويلا وألّة كأن قبس يعلي بها حين تشرع

والشاهد فيه «كأن قبس يعلى بها» **حيث روي** بنصب «قبس» على أنه اسم كأن وبرفعه على أنه خبرها – أو مبتدأ،و «كأن» مهملة وبخفضه على أنّ «أن» زائدة والكاف جارة (وعبأت) هيأت و(الألّة) الحربة العظيمة المنصل و(القبس) الجذوة من النار وتشرع بالبناء للمجهول تصوب للطعن. ومثلهما أيضا **قول ذي الرمة** (غيلان بن عقبة) [4] :

وخيفاء ألقى الليث فيها ذراعه فسرت وساءت كل ماش و مضرم

تمشي بها الدرماء تسحب قصبها كأن بطن حبلى ذات أونين متئم

والخيفاء : الأرض المختلفة ألوان النبات، فمطرت فسرت من له ماشية وساءت من كان مصرما «لا إبل له» و«الدرماء» الأرنب و«القصب» المعي وأراد بها هنا «البطن» و«متئم» حبلت بتوأمين.

١) مغني اللبيب (١ / ٤٢)
٢) الانتصاف من الإنصاف (١ / ٣٠٢)
٣) البيت من الطويل وهو من كلام مجمع بن هلال – الإنصاف (١ / ٢٠٣)
٤) البيتان من الطويل (الإنصاف – ١ / ٣٠٤

والشاهد فيه «كأن بطن حبلى» حيث روي بثلاثة أوجه كسابقيه، وفيه ما فيهما من استشهاد.

فإذا كان الخبر مفردا – كالأبيات السابقة حالة الإعمال – أو جملة اسمية،لم يحتج لفاصل، لما ذكرناه من أنه جيء بعد «كأن» باسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة.

كقول الشاعر: [1]

ووجه مشرق اللون كـأن ثدياه حقـــان

ورواية سيبويه وغيره «وصدر» مكان «ووجه» ورفع ثدياه [2] و«حقان» مثني حق، بضم الحاء وبدون تاء، وقد روي في فصيح شعر العرب بغير تاء في قول عمرو بن كلثوم التغلبي [3]:

وثديا مثل حق العاج رخصا حصـــانا مـن أكف اللامسينا

وروي و«صدرا» مكان «وثديا» فالعرب تشبه الثديين بحق العاج كما في بيت الشاهد، وكما في بيت عمرو، ووجه الشبه، أنهما مكتنزان ناهدان.

والشاهد فيه: «كأن ثدياه حقان» فثدياه حقان مبتدأ وخبر، إمّا في موضع رفع خبر «كأن» واسمها محذوف أي «كأنه» وإما «كأن» مهملة،فإن كانت عاملة فلم يفصل بين «كأن» وخبرها الجملة الاسمية بفاصل،**وقد روي البيت «كأن ثدييه حقان»** فيكون ثدييه اسم «كأن»، وحقان خبرها مفرد وهذا – عند البصريين – قليل بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة.

ولا داعي لما أجازه بعض النحويين في رواية الرفع «كان ثدياه حقان» من أنّ «ثدياه» اسم «كأن» أتي به الشاعر على لغة من يلزم المثني الألف في أحواله الثلاثة، ويعربه بالحركات المقدرة، فهي لغة قديمة مهجورة لبعض العرب، كما أن فيه حمل البيت على القليل النادر مع إمكان حمله على الكثير الغالب [4].

أمّا إذا كانت جملة الخبر فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي كقوله تعالى : «كأن لم تغن بالأمس» [5] **وقوله تعالى** : «كأن لم يدعنا إلى ضر مسه» [6] وقوله تعالى: «كأن لم يغنوا فيها» [7] وقول مضاض بن عمرو الجرهمي حين أجلتهم خزاعة عن مكة [8] :

١) البيت من الهزج – بلا نسبه في الإنصاف (١ / ١٩٧) – أوضح المسالك (١ / ٣٨٧)
٢) الكتاب (٢ / ١٣٥) وقطر الندى (١٧٣) وشرح ابن عقيل (١ / ٣٥٨) وهمع الهوامع (١ (١٤٣ /
٣) البيت من الوافر – عدة السالك (١ / ٣٧٩) ومنحة الجليل (١ / ٣٥٨)
٤) عدة السالك (١ م ٣٧٩) ومنحة الجليل (١ / ٣٥٨)
٥) من الآية» ٤٢» من سورة يونس
٦) من الآية «١٢» من سورة يونس
٧) من الاية ٩٢ من سورة العراف
٨) البيت من الطويل – قطر الندى» ١٧٤)

كأنْ لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكـــة سامـــر

والمعنى : يتحزن على مغادرتهم بلادهم وإجلائهم عنها فيقول : إنّ بعد أن فارقناها صرنا غرباء عنها، كأننا لم نسكن بقاعها، ولم نجتمع في نواديها.

والشاهد فيه «كأن لم يكن» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وأتي بعدها بجملة فعلية، وفصل بين «كان» وخبرها بلم.

وقول الآخر : [1]

كأنْ لم يدمنها أنيس ولم يكن لها بعد أيام الهدملة عـــامـــر

والشاهد فيه «كأن لم يدمنها» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وأتي بخبرها جملة فعلية مفصولة بلم، وفصلت بـ (قد) في الماضي المثبت، **ومنه قول النابغة الذبياني**: [2]

أزف الترحل غير أنّ ركابنا لما تزل برحالنا وكانْ قد

والشاهد فيه «وكأن قد» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وأتي بخبرها جملة فعلية مثبتة مفصولة بقد والتقدير : وكأن قد زالت، وزالت المحذوف، فعل ماضي تام معناه «فارقت» والتاء للتأنيث، وفاعله ضميرمستترفيه جوازا «هي» يعود إلى ركابنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كأن.

ومثله قول الآخر : [3]

لا يهونك اصطلاء لظى الحر بفمحذورهـــا كأنْ قــد ألمـا

والمعنى: يشجع مخاطبه على اقتحام أهوال الحرب، وخوض مكارهها.

والشاهد فيه «كأن قد ألما» حيث خفف «كأن» وحذف اسمها وأتي بخبرها جملة فعلية مثبتة مفصولة بقد.

وبعد فإن ما ذهب إليه الخليل من أنّ «كأن» أصلها «إنّ» المكسورة غير راجح عندنا، والأولى الأخذ بما ذهب إليه الشيخ الإمام عبدالقاهر من أنها قسم برأسه كسائر أخواتها،

١) البيت من الطويل لشاعر من غطفان – منحة الجليل (١ / ٣٥٧)
٢) البيت من الكامل – شرح ابن عقيل (١ / ٥٧) وقطر الندى (١٧٥) مغني اللبيب (١/ ١٩٤)
٣) البيت من الخفيف – منحة الجليل (١/ ٣٥٧)

وأما إعمالها مع التخفيف فالأولى بالاتباع ما ذهب إليه **الأعلم الشنتمري** من أنها أشبهت فعلا حذف بعض حروفه من مثل : لم يك زيد قائما، وهو المعتبر عندنا، لا ما قاله الخليل واجتره ابن الأنباري لوردوه في صحيح أشعار العرب بجواز نصب الاسم بعدها، ناهيك عن وروده في القرآن الكريم مع الجملة الفعلية، إذ من المحال دخول الحرف على الحرف عند الفصل بلم وقد. . . . . .